حكاية مقهورة مع السلطان حسن ومع غماية سلطان فلا نذكرها لانها خارج عن فصلنا
وفي الخانية اما الاقتداء بالشافعي قالوا لا بأس اذا لم يكن متعصبا ولا شاكا في امامه
بان قال انا مؤمن ان شاء الله اذا رأيته المالكي والحال كذلك وان اراد به المستقبل ولا
يجوز فاعلم ان النية تحرفا واحشا ولا شك انه اذا اجاور المقاربة كان فاحشا وان يكون
متوضئا في الخارج عن غير السبيلين وان لا يكون بالماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة
اراديه القلتين ولا يرفع يديه عند الركوع وعند رفع تفسد صلوته لانه عمل كثير فلا يتبع
الاقتداء به قاله في ذخيرة المسائل نقلا عن النوازل ثم قال في النوازل كذا في البزازي
وذكر في جواهر الفقه نقلا عن النهاية في جواز اقتداء الحنفي بشافعي المذهب فقد ذكر شيخ
الاسلام ابو اليسر اذا اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم
لما روى محمد الشيباني في كتاب سماعه الشماع عن ابي حنيفة رحمه الله انه من رفع يديه
عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع تفسد صلوته وجمل ذلك عملا كثيرا وصلاتهم
فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء فيها وفي الهداية اذا علم المقتدي منه ما يزعم فساد
صلوته كالفصد وغيره لا يجوز الاقتداء به وفي المختار ات لا يصح الاقتداء بمن
يجيز ترك القبلة وان لا يقطع وتره بسلام هو الصحيح وفي الارشاد لا يجوز الاقتداء
بالشافعي في الوتر باجماع اصحابنا الا اقتداء المفترض بالمتنفل وفي شرح المنية يجوز
اقتداء بمن يراه سنة عند محمد بن الفضل والاولى عدم الجواز وفي شرح المنية واما
الاقتداء بمن يرى الوتر واجبا عن يرى سنة فجوزه الامام ابو بكر محمد بن الفضل لان
كل شخص يحتاج الى قنية الوتر فلم يختلف وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام لكن قد
يستشكل اطلاقه بما ذكره في التحنيس وغيره من ان الفرض لا يؤدي بنية النفل وعكسه
فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفي فلا يتأدى الواجب بنية النفل وعلل
في المختصر ايضا جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولذا تلزم القراءة في جميعه وفيه

تظر لانه يرد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسده انتهى اخصره من الشرح الكبير
وفي تبيين المحارم الشعير بالتربيعي وتبع قايد الوتر لا الفجر اي يتابع المؤتم الامام
القائم في الوتر في القنوت عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله
يتابعه لانه شرع للامام والقنوت مجتهد فيه وقال شيخ الاسلام المعنى
لهما ان القنوت منسوخ في الفجر فلا يتابعه قيل يقف قائما الى ان يفرغ وقيل
يقعد تحقيقا للمخالفة والاول اظهر وقال ثلاثة مشركين وقال ابو يوسف رحمه الله
يتابعه ثم قيل يقف قائما ولا يقنت وقيل يقعد والاول اظهر وقال الزيلعي
وذلك المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية اذا كان يحتاط في موضع الخلاف
بان كان يجد الوضوء من الحجامة والفصد ويغسل ثوبه من المذي ولا يكون شاكا
في امامه بالا يستنجي ولا يمسح ثوبه ولا يقطع وتره بالسلام هو الصحيح
وفي اذا سلم الامام على رأس الركعتين قام المقتدي واتم الوتر وحده وقال
صاحب الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعية في الوتر باجماع اصحابنا الا اذا اقتدى
المفترض بالمتنفل اجيب بان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي وذكر في التتمة
المعنوي قال اصحابنا الصلوة خلف الامام الشافعي جائزة اذا كان يحتاط في موضع الخلاف
وعبارة بعضهم الاقتداء بالشافعي في المذهب انما يجوز اذا لم يوجد ما يفسد صلوة المقتدي
فاذا وجد فلا يجوز الاقتداء به كما اذا لم يتوضأ من الفصد والحجامة وخرج ونحوه
النجس من غير السبيلين وكما اذا قال بكلمة التشكيك في الايمان بان قال انا مؤمن
ان شاء الله وكما اذا كان متوضأ من القلتين كما قال الشافعي اذا بلغ الماء قلتين
فهو كثير لا يحمل خبثا ولا يحمله والقلتان عندنا مائتان وخمسون منا كذا ايضا
في الهداية والنهاية والمن مائتان وستون درهما كذا في الايضاح وكما اذا كان يرفع
يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وكما اذا لم يغسل ثوبه من المذي الذي

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)